

Distr.: General  
19 April 2006  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال  
انتخابات للء الشواغر في الأجهزة الفرعية  
وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء مجلس  
حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من البعثة الدائمة لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

تمدي البعثة الدائمة لجمهورية أرمينيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة  
الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وتشرف بإبلاغه بأن حكومة أرمينيا قد قررت التقدم  
بترشيحها للانتخابات الأولى لمجلس حقوق الإنسان، المقرر إجراؤها في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦،  
أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

وجمهورية أرمينيا ملتزمة التزاما شديدا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهي تعمل  
من أجل هذا الهدف بشكل متواصل وبصورة بناءة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي  
والدولي. وقد اكتسبت أرمينيا، التي أعيد انتخابها لعضوية لجنة حقوق الإنسان في عام  
٢٠٠٥، خبرة قيّمة جدا أثناء عضويتها. وتقديرا للعمل المثمر الذي أداه الوفد الأرميني،  
انتخبت أرمينيا نائبا لرئيس لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦.

وسيكون من دواعي امتنان جمهورية أرمينيا أن تتاح لها الفرصة لمواصلة الإسهام في  
عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ بشأن  
مجلس حقوق الإنسان، تقدم أرمينيا طي هذا مذكرة تتضمن الوعود والالتزامات التي تتعهد  
طواعيةً بالوفاء بها (انظر المرفق).



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

### مذكرة مقدمة من جمهورية أرمينيا بشأن الانتخاب في مجلس حقوق الإنسان

قررت حكومة جمهورية أرمينيا، بوصفها بلدا شديدا الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أن تتقدم بترشيحها لانتخابات مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثا.

وتعمل جمهورية أرمينيا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل متواصل وبصورة بناءة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فقد استحدثت حكومة أرمينيا على مدى السنوات الماضية آليات قانونية وتنفيذية سليمة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. كما مهدت عملية الإصلاح المتواصلة سبيل انضمام أرمينيا إلى مجلس أوروبا ووفائها بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها عندما أصبحت عضوا في المجلس.

وتفي أرمينيا بالتزاماتها الوطنية والدولية بنجاح لتحسين نظم الحماية بها. فقد أصلحت في غضون مدة وجيزة نظام السجون لديها، وألغت عقوبة الإعدام، واستحدثت إطارا قانونيا مناسباً لتعزيز حقوق من يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب دينية أو أخلاقية. وجرى توسيع أسس الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز جميع الحقوق والحريات الرئيسية للأفراد والجماعات.

وزادت أرمينيا، بما أدخلته من تعديلات على دستورها في استفتاء جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من ترسيخ حقوق الإنسان في الإطار القانوني لأرمينيا عن طريق توسيع الأحكام المتصلة بحقوق الإنسان ومواءمتها مع القواعد والمعايير الدولية، ومع التزامات أرمينيا بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. كما جرى توسيع الحق في الاستئناف أمام المحكمة الدستورية في الأمور المتصلة بحقوق الإنسان ليشمل الأشخاص الطبيعيين.

وأرمينيا طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهي تفي دائما بالتزاماتها بموجب هذه الصكوك وتتعاون بشكل موسع مع جميع الهيئات والآليات المعنية بحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجلس أوروبا).

وأرمينيا ملتزمة أيضا، بنفس الدرجة، بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بصورة شاملة وكلية على الصعيدين العالمي والإقليمي. واعترافا من المجتمع الدولي بالجهود التي تبذلها أرمينيا، فقد زاد من تأييدها بانتخابها عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام

٢٠٠٢ ثم بإعادة انتخابها في عام ٢٠٠٥. وانتُخبت أرمينيا نائبا لرئيس لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦ تقديرا للعمل البناء الذي قام به الوفد الأرميني.

وأرمينيا على فناعة راسخة بأن هناك ترابطا وثيقا وتعاضدا بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويتسم تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، بأهمية حاسمة في هذا الصدد. وأرمينيا مصممة على الإسهام في مواصلة تعزيز التعاون والحوار بين الأمم والمناطق لتشجيع على التسامح والاحترام والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب.

وأرمينيا ملتزمة بتدعيم النظم الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق تقوية أجهزتها المعنية وتحسين الإجراءات والآليات الخاصة.

وهي ملتزمة، بنفس الدرجة، باستثمار الخبرة الإيجابية السابقة وهيئة منتدى للتفاعل والتواصل النشط بين الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني داخل الهيئة الجديدة.

وتسلم أرمينيا تسليما تاما بمبدأ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية والحوار والتعاون الدوليين البنائين في مجال حقوق الإنسان. وهي تؤيد بشدة هدف إجراء استعراض دوري عالمي لمدى وفاء كل دولة بالواجبات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأرمينيا، إذ تتقدم بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تعلن أن بابها مفتوح لإجراء استعراض من هذا القبيل لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ولسجل إنجازاتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وستظل أرمينيا تؤيد بشكل تام مواصلة تعزيز القدرة التنفيذية لمفوضية حقوق الإنسان والمهام المنوطة بها وتتعهد بمواصلة دعم المفوضية من خلال التبرعات.

وتتقدم أرمينيا، تأكيدا لالتزاماتها، بدعوة مفتوحة إلى جميع الآليات الخاصة التي سبق إنشاؤها، والتي سيجري نقلها إلى مجلس حقوق الإنسان.